مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية

ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147

المجلد10العدد01- جوان 2023

OEB Univ. Publish. Co.

الآليات المحاسبية للحوكمة ودورها في الحد من الفشل المالي

(دراسة ميدانية على عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية)

The Role Of Accounting Mechanisms Of Governance In Reducing Financial Failure

(A Field Study on a Sample of Companies Listed in the Khartoum Stock Exchange)

أ.الأمين عمر عبد القادر [1*]، د. عبد الرحمن عادل خليل [2]

1 جامعة النيلين-كلية التجارة – السودان، aaddgadir6@gmail.com–

2 جامعة النيلين، -كلية التجارة – السودان،abdelrah20002

تاريخ التسليم: 2023-04-03 تاريخ التقييم: 2023-04-05 تاريخ القبول2023-04-10

المستخلص

هدفت الدراسة الي التعرف على دور الآليات المحاسبية للحوكمة في الحد من الفشل المالي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استمارة الاستبانة لجمع البيانات من عينة من المصارف السودانية. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجد ان هنالك ارتباط طردي ضعيف بين المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمة والحد من الفشل المالي بالمصارف السودانية. ان المراجعة الخارجية كآلية محاسبية للحوكمةلها تأثير ضعيف على الحد من الفشل المالي بالمصارف السودانية.أظهرت النتائج وجود ارتباط طردي ضعيف بين لجان المراجعة كآلية للحوكمةوالحد من الفشل المالي بالمصارف السودانية.

الكلمات المفتاحية: الآليات المحاسبية للحوكمة، المراجعة الخارجية كآلية للحوكمة، المراجعة الداخلية كآلية للحوكمة، لجان المراجعة كآلية للحوكمة، الفشل المالي.

Abstract

The study aimed to identify the role of accounting mechanisms of governance in reducing financial failure. The study adopted the descriptive analytical approach, and used a questionnaire form to collect data from a sample of Sudanese banks. To achieve the objectives of the study, The study reached the following results: It was found that there is a weak correlation between internal auditing as an accounting mechanism for banking governance and reducing financial failure in Sudanese banks. The external audit as an accounting mechanism for banking governance has a weak effect on reducing financial failure in Sudanese banks. The results showed a weak direct correlation between audit committees as a mechanism for banking governance and reducing financial failure in Sudanese banks. Based on the results reached

Keywords : Keywords: accounting mechanisms of governance, external audit as a mechanism of governance, internal audit as a mechanism of governance, audit committees as a mechanism of governance, financial failure.

*المؤلف المرسل: الأمين عمر عبد القادر، aaddgadir6@gmail.com

1.مقدمة:

تعتبر آليات حوكمة الشركات مجموعة من الطرق والوسائل التي تستخدم عند التعامل مع مشاكل الوكالة، والتي تنشأ عادة بين الإدارة وأصحاب المصالح عموماً وبين الأقلية من حملة الأسهم وبين الأغلبية المسيطرة من حملة الأسهم ، فهي تكفل عدم الإفصاح عن معلومات أو بيانات غير صحيحة، كما تكفل حصول المستثمرين على عوائد مناسبة لاستثماراتهم فهي بذلك تعتبر وسيلة إشرافية لمساعدة المنشأة في الوصول إلى تنبؤات موثوقة نتيجة إستعمال كلا من النماذج المتطورة التي تعتمد على المؤشرات المالية والتدفقات النقدية للتنبؤ المبكر بحالات الفشل المالي.

يعتبر الفشل المالي من الأمور الخطيرة التي تواجهها المؤسسات المالية ومنظمات الأعمال، وقد تتعدد أسباب حدوثه، ولكن النتيجة النهائية قد تقود إلى إشهار الإفلاس والتصفية، وتعد أهم الاسباب التي تؤدي إلى الفشل المالي هو تزايد حدة المنافسة ، وذلك بعدم قدرة المنشأة على مواكبة التطور التقني وإتباعها لأساليب تقليدية مما يؤدي إلى عدم كفاءة إنجاز المهام وبالتالي إختلال الهيكل المالي للمنشأة. ونتيجة للأهمية البالغة لموضوع التنبؤ بالفشل الموجود لدى الكثير من الفئات التي لها علاقة بالمنشأة فلابد من إيجاد آلية تساعدة المنشاة في تحسين أدائها وربحيتها. ومنع الخسارة الناتجة عن الغش و التلاعب.

في ضوء ما سبق تبرز أهمية الآليات المحاسبية للحوكمة حيث تختص هذه الآليات بإيجاد نظام فعال لإعداد التقارير المالية، يتسم بالشفافية ويوفر المعلومات الموثوقة والتي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة التي تساعد المنشأة في الوصول إلى تنبؤات موثوقة حول الاختلال في الهيكل المالي للمنشأة وتدني الربحية التي تعد من أهم مؤشرات الفشل المالي.

1.1مشكلة الدراسة

تعتبر حالات فشل الشركات والانهيارات المالية في كبرى الشركات العالمية مثل شركات Enron وغيرها كانت نتيجة عدم التقدير السليم للمخاطر المترتبة على عدم الإلتزام الأخلاقي، حيث تعتبر الانحرافات الأخلاقية من اهم المشاكل التي تواجه المراجعة الداخلية وعدم الالتزام بالقواعد و التشريعات وضعف أداء المراجعة الداخلية والخارجية ولجان المراجعة وعدم التنسيق بينهم تعتبر من اهم الأسباب التي أدت إلى فشل وانهيار هذه الشركات وبالتالي تظهر مشكلة الدراسة مدى تأثير آليات حوكمة الشركات المتمثلة في (المراجعة الخارجية / المراجعة الداخلية /لجان المراجعة) في تقليل حالات الفشل المالي بالمصارف السودانية؟.ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- ما هو دور المراجعة الداخلية كأحد الآليات المحاسبية للحوكمة في تقليل حالات الفشل المالي؟
- ما هي العلاقة بين المراجعة الخارجية كأحد الآليات المحاسبية للحوكمة و تقليل حالات الفشل المالي؟.
- هل هنالك دور للجان المراجعة كأحد الآليات المحاسبية للحوكمة في تقليل حالات الفشل المالي؟.

2.1أهداف الدراسة:

سعت الدراسة الي تحقيق الأهداف التالية:

- قياس دور المراجعة الداخلية كأحد الآليات المحاسبية للحوكمة في تقليل حالات الفشل المالي.
- اختبار العلاقة بين المراجعة الخارجية كأحد الآليات المحاسبية للحوكمة و تقليل حالات الفشل المالي.
- دراسة دور لجان المراجعة كأحد الآليات المحاسبية للحوكمة في تقليل حالات الفشل المالي.

3.1 أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال الأهمية العلمية والعملية على النحو الآتي:

1.3.1 الأهمية العلمية:

تستمد الدراسة أهميتها العلمية من أهمية المشكلة التي تتصدى لها و التي تتمثل في تحليل اثر العلاقة التفاعلية بين الآليات المحاسبية للحوكمة والحد من الفشل المالي. وبروز موضوع الحوكمة على رأس الاحداث في السنوات الأخيرة والاتجاه المتزايد لدى الكثير من المنشآت في الاخذ بآليات حوكمة الشركات. أيضا معالجة الفجوة في الدراسات السابقة التي تناولت موضوع آليات حوكمة الشركات وذلك بربطها بمتغيرات جديدة.

2.3.1 الأهمية العملية:

تنبع أهمية الدراسة العملية في رفع مستوى الأداء بالمصارف محل الدارسة وما يترتب علي من دفع عملية التنمية الاقتصادية وكذلك المساهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المالي المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية من خلال رفع كفاءة استخدام موارد المصرف وتخفيض المخاطر وتحسين أداء الإدارة وتحقيق الشفافية ، والمساهمة في زيادة قدرة المصارف محل الدراسة على المنافسة العالمية وفتح أسوق جديدة لها وذلك من خلال تبنى آليات الحوكمة المصرفية. ايضاً مساعدة المراجعين في تفعيل المعايير الدولية للمراجعة الحديثة المتعلقة بالحوكمة المصرفية.

4.1 فرضيات الدراسة:

لتحقيق اهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمةوالحد من الفشل المالي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية كآلية محاسبية للحوكمةوالحد من الفشل المالي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة كآلية للحوكمةوالحد من الفشل المالي.

5.1 منهجية الدراسة :

لتحقيق أهداف البحث فقد إعتمد الباحثان على المنهج الوصفي بشقيه الاستنباطي و الاستقرائي الذي يتناول بالدراسة والتحليل أهم الدراسات التي تناولت آليات حوكمة الشركات وكذلك الفشل المالي للوقوف على خصائص تلك الدراسات ومدى شموليتها.

2. الدراسات السابقة

دراسة: Mf saltaji (2016م)

هدفت الدراسة إلي توضيح العلاقة بين جودة المراجعة وحوكمة المراجعين الخارجيين وحوكمة الشركات في رومانيا. توصلت الدراسة إلي أن العلاقة بين الجودة العالية للمراجعة و حوكمة الشركات والمراجعين الخارجيين هي علاقة متكاملة، وأن الحوكمة هي آليات لضمان جودة المراجعة العالية ولكن أطروحات العلاقة يمكن أن تتخذ أشكال مختلفة.

دراسة: أحمد (2016م):

هدفت الدراسة إلي تزويد المصارف التجارية في السودان بمعلومات هامة حول ما ستكون عليه أوضاعها المستقبلية لإتخاذ السياسات والإجراءات اللازمة. . توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن Altman& Mc Gough و Kidaالمصارف التجارية في السودان تواجه حالة من الفشل المالي وفقا لنماذج ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية، وأن عملية التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه يساهم في معالجة الخلل المالي وبالتالي يساهم في نمو المصارف وتطويرها وإستمراريتها.

دراسة: كريم (2017م):

هدفت الدراسة إلى اظهار أثر تطور مهنة المراجعة الداخلية في دعم حوكمة الشركات ، توصلت الدراسة إلى تحتاج الشركات إلى توفير تأكيد بتنفيذ عمليات الحوكمة بفعالية وان القوائم و التقارير المالية المنشورة موثوق فيها وهذا ما تسعى مهنة المراجعة الداخلية لتحقيقه من خلال الاطار الجديد لممارساتها، ان معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية ومدونة السلوك المهني الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الامريكية تعتبر نقاط مرجعية لممارسي مهنة المراجعة الداخلية عند اعداد برامج مخططات المراجعة الداخلية وتنفيذها.

دراسة: ملاح، (2019م)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير آليات الحوكمة الداخلية للحد من الآثار السلبية لممارسات المحاسبة الإبداعية، من خلال التركيز على آلية مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية ولجنة المراجعة توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة الداخلية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) ، أي أنه كلما كان تطبيق آليات الحوكمة الداخلية فعال داخل المؤسسة الوطنية للمناجم تبسة كلما قلل ذلك من الممارسات السلبية للمحاسبة الابداعية.

3. الاطار النظري للآليات المحاسبية للحوكمة

1.3 المراجعة الداخلية كآلية للحوكمة:

تعتبر المراجعة الداخلية نشاط مستقل وموضوعي تمنح للمؤسسة الضمان حول درجة التحكم في عملياتها وتقدم لها النصائح والإرشادات التي تسمح بتحسينها، وهي بذلك تساهم في خلق القيمة المضافة لها، وبالتالي

تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال التقييم الدائم وبشكل منهجي لعمليات إدارة المخاطر الرقابة والحوكمة، وذلك بتقييم الاقتراحات التي تساعدها على التقوية الرفع من فعاليتها(بوغازي،وتومي،2018م ، ص7)

يتضح للباحثان مما سبق أن الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية تم استحداثه كأحد التوجهات الحديثة للمراجعة الداخلية لتمكينها من القيام بواجباتها على الوجه الأكل بما يساهم في تحقيق أهداف المنشأة.

2.3 المراجعة الخارجية كألية محاسبية للحوكمة:

تعرف المراجعة الخارجية في ظل الحوكمة بأنها: إبداء الرأي بعدالة ووضوح المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ونظراً لهذا الدور المهم لمدقق الحسابات في الحياة الاقتصادية في المجتمعات المختلفة، وأيضاَ لدور المدقق في تحقيق أهداف وغايات مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من إتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، فقد أولت قواعد حوكمة الشركات عملية التدقيق الخارجي أهمية كبيرة باعتبارها آلية تمكن المحاسبة عن المسئولية، وطريقة لقياس ورقابة الإدارة لضمان قياس المدراء بما يسهم في تحقيق مصلحة الشركة ومسمياتها(الدويري، 2012م ، ص684).

يرى الباحثان أن المراجعة الخارجية في ظل حوكمة الشركات تسهم في إستقلالية المراجعة الخارجي والتزامه بآداب السلوك المهني وبمعايير المراجعة الدولية والعمل على إنتاج تقرير يعبر عن واقع القوائم المالية كذلك تسهم في فحص أنظمة الرقابة الداخلية.

3.3 لجان المراجعة كآلية محاسبية للحوكمة:

عرفت لجان المراجعة بأنها (مكونة من المديرين غير التنفيذيين الذين تتركز مسئولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها الى مجلس الإدارة، وتعد لجان المراجعة حلقة وصل بين المراجعين، وكذلك تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة، وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر)(حمادة، 2010م، ص101)..

يتضح للباحثان مما سبق أن لجان المراجعة تهدف إلى تقديم التأكد من كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية ومراجعة السياسات المحاسبية واختار الأكثر ملاءمة ومساعدة الإدارة في ترشيح المراجع الخارجي وذلك لزيادة الموثوقية والمصداقية في القوائم المالية كما أن اللجنة تهدف إلى الحد من التصرفات غير القانونية ومنع الغش والتلاعب في القوائم المالية .

4. الاطار النظري للفشل المالي

1.4 مفهوم الفشل المالي:

يعرف الفشل المالي (Financial Failure:)يشير اصطلاح الفشل المالي إلى أنا الإيرادات غير قادرة على تغطية النفقات بما في ذلك تكلفة الأموال، وخاصة تكلفة الديون المتمثلة في الفوائد والأقساط أو رد الدين كله في مواعيد الإستحقاق(فاروق، ومونية، 2018م ،ص 397). وعرف بأنه عدم قدرة المنشأة على تحصيل ديونها طرف الغير، إلى جانب عدم السداد النهائي للإلتزامات قصيرة وطويلة الأجل، حيث تكون قيمة أصولهاأقل من قيمة خصومها (**عامر** ، 2007م، ص 5).

يعرّف الفشل المالي على أنه: "تلك الحالة المرادفة لحالة العسر المالي الحقيقي أوالقانوني التي تعني عدم قدرة المشروع على مواجهة وسداد إلتزاماته المستحقة للغير بكامل قيمتها، حيث تكون أصوله أقل من قيمتها الحقيقية ومن قيمة خصومه، الأمر الذي يصل بالمشروع في أغلب الحالات إلى حالة الإفلاس"(شريفي، 2016م ، ص222).

مما سبق من مفهوم الفشل المالي يستنتج الباحثان أن الفشل المالي يرتبط بما يلي:

- عجز عوائد الشركة عن تغطية كل التكاليف.
- أخفاق المنشأة في الوصول إلى تنبؤات موثوقة.

يمكن للباحثان تعريف الفشل المالي على أنه حالة العجز التام عن سداد مختلف الإلتزامات التي للمنشأة تجاه الغير.

2.4 علاقة الآليات المحاسبية للحوكمة في الحد من الفشل المالي

قد أوضحت بعض الدراسات مثل دراسة (Brown, Beekes, Verhoeven). على أن انهيار شركة Fnroh. وغيرها من الشركات لم يكن نتيجة الحذق في النظام ولكنه فشل ذريع لرقابة مبادئ الحوكمة ولم تكن حالة الشركة Enoron قريبة من نوعها بل وقعت حالات فشل لكثير من الشركات ومنها فضائح. (Eleceric, general) التي ظهرت مؤشرات التخفيضات أن أهم أسبابها هو الفضائح المالية والمحاسبية التي أخفى المسئولين فيها بعض البيانات والمعلومات المالية وتم تغطية الخسائر من الاحتياطات والمخصصات التي تخص معاشات الموظفين.

(Jill A. 2012, P 57)

لذلك تتبع أهمية الحوكمة لتقليل الفشل المالي نتيجة للمشاكل المالية التي تعرضت لها كبرى الشركات على مستوى العالم. وتحقيق العدالة والنزاهة تجاه كافة العاملين بالشركة. كما نجد أن الحوكمة بما تتضمنه من مبادئ وأسس تعمل على حماية جميع الأطراف وبذلك تشكل استمرارية المنشأة. ومحاربة أساليب الغش والإحتيال والتزوير. كذلك الشفافية والوضوح في جميع معاملات الشركات وإدارتها وتقاريرها المالية وحماية ورقابة حقوق المساهمين. وتجنب المشاكل المحاسبية والمشاكل الناجمة عن تعارض الوكالة.

يعد الفشل المالي حصيلة للأزمة المالية للمشروع، ويعرف تعريفاً عاماً على انعدام قدرة الموارد المتاحة للمشروع على البقاء باستمرارية الشركة (أحمد، الكسار،2009م ،ص18)، وهو يتضمن المشكلات والمظاهرة الناتجة خلال الفترة ما بين العسر المالي والإفلاس، وأهمها استفادة المشروع لقدرته على الاقتراض وعدم قدرته على سداد التزاماته، وتراكم السحب على المكشوف وعدم إجراء أي توزيعات على المساهمين ويترتب على زيادة كبيرة في إجمالي التزامات المنشأة عن إجمالي القيمة السوقية لأصولها.

(Waston, and others 1986, P.38)

كما تعد الحوكمة سلسلة من الإجراءات المستخدمة بوساطة ممثلي أصحاب المصالح لتوفير الإشراف على المخاطر وإدارتها ومراقبتها والتأكد من كفاية الضوابط الرقابية والمساهمة المباشرة في إنجاز أهداف المنشأة لغرض تحقيق فعالية الوكالة.

بناء على ما سبق يقوم الباحثان بتوضيح دور الحوكمة في تقليل الفشل المالي من خلال الآتي:

(Stewart and Kent,2006, pp81-82)

1.2.4 دور المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمة فـ**ي الحد من الفشل المالي:**

زاد الاهتمام بدور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات نتيجة الأزمات والفشل والتعثر الاقتصادي، الأمر الذي أوجب الاهتمام بدور المراجعة الداخلية في تدعيم حوكمة الشركات.

أن وظيفة المراجعة الداخلية لم تعد فقط على المراجعة التنظيمية القاصرة على التحقق من التلاعب أو مساعدة المراجع الخارجي وإنما امتد دورها ليشمل التعريف بالمخاطر التي تتعرض لها المنشأة وتقديم الاستشارات اللازمة للإدارة العليا.

(Beneish ,2008, p669)

حيث تعد المراجعة الداخلية أحد ركائز الحوكمة كما ان الفضائح المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة أبرزت ضعف أنظمة المراجعة الداخلية مما أستلزم زيادة الاهتمام بهذه الوظيفة وتفعيل دور المراجع الداخلي من أجل ضمان جودة المعلومات المحاسبية والتقليل من المخاطر(بوسالم، صلاح ، 2017م، ص194).

جميع المحاولات التي قدمت من قبل المجامع العلمية والمنظمات المهنية والمتعلقة بأعمال المراجعة الداخلية كانت تهدف إلى دعم حوكمة الشركات ويمكن التدليل على ذلك بأعمال المراجع الداخلي التي تؤدي إلى دعم حوكمة الشركات(ابراهيم، 2005م، ص3)

كما تعتبر المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة احد ركائز الإدارة الاستراتيجية لاي منشأة حيث يتم تركيز أعمال المراجعة الداخلية علي اكتشاف المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها المنشآت والعمل علي تكوين رؤية شاملة وتقديم توصيات واقتراحات للتعامل مع المخاطر عند وقوعها وتحديد الإجراءات الرقابية اللازمة للأطراف المسؤولة. وأخيراً توفير تأكيد معقول لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة عن فعالية تنفيذ اطار المراقبة. وذلك في ضوء ان المراجعة الداخلية هي احد الآليات المهمة التي يقوم عليها نجاح تطبيق حوكمة الشركات التي تهدف الي إضافة قيمة(غالي، 2013م،ص 27).

ويمكن الاعتماد عليها حتى يتمكن المراجع الداخلي من أداء مهامه المطلوبة وهي كالآتي: (يوسف، 2005م ،ص28)

- تقييم ودراسة وفحص أنشطة المنشآت بهدف مساعدة كل من الإدارة العليا ومجلس الإدارة والمراجع الداخلي في أداء مهامهم وتحقيق أهداف المنشأة.
- العمل على اكتشاف نقاط الضعف أو القصور في النظم والإجراءات التي تستخدمها المنشأة لتلافيها.(أبو راوي،2011م ، ص ص 58-59)
- فحص النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية ومراقبة تطبيقهما وتقديم المقترحات اللازمة لتطويرها.(عبد المجيد، 2012م، ص38)

يرى الباحثان مما سبق أن المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة تم استحداثها كأحد التوجهات الحديثة للمراجعة الداخلية لتمكينها من القيام بواجباتها على الوجه الأكمل بما يساهم في تقليل حالات الفشل المالي.

2.2.4 دور المراجعة الخارجية كآلية محاسبية للحوكمة في الحد من الفشل المالي

أكدت العديد من الدراسات أن فشل المراجعة كسبب من أسباب فشل المؤسسات يعود الى عدم إستقلالية المراجعة من خلال تقديمه خدمات أخرى بخلاف المراجعة مثل الخدمات الاستشارية وتصميم النظم المحاسبية حيث توجيه انتقادات كثيرة حول وضوح علاقة المراجع بالشركة وأثر ذلك على إستقلالية من خلال الخدمات التي يقدمها للشركة(حجازي، 2010م ، ص15)

حيث يمثل المراجعون الخارجيون دوراً أساسياً في حوكمة الشركات وذلك من خلال شهادتهم على صحة القوائم والتقارير المالية المنشورة وإضافة الثقة والمصداقية عليها وتؤكد اللجنة الفنية التابعة للمنظمة العالمية للهيئات المشرفة أن الفهم العام لمصداقية التقارير المالية يتأثر (IOSCO) على تداول الأوراق المالية إلى حد كبير بفعالية المدققين الخارجيين في تدقيق القوائم المالية وإعداد التقارير عن ذلك.

وتعد إستقلاليةالمراجع الخارجي مسالة أساسية لثقة المساهمين والأطرافالأخرى المرتبطة بالشركة في القوائم المالية والتعديل عليها في اتخاذ القرارات التي تخص الشركة وبالتالي فإن أي معوقات قد تؤثر على هذا الدور يترتب عليها تأثيراً سلبياً على حوكمة الشركات . (احمد، 2005م ، ص240)

من العرض السابق يرى الباحثان ان المراجعة الخارجية تلعب دور هام جدا فى تحقيق المصداقية والنزاهة على المعلومات التى يعتمد عليها المستثمرين والمستفيدين فى اتخاذ القرارات السليمة ، وبذلك تغرس الثقة بين أصحاب العمل والأطراف الاخرى.

3.2.4 دور لجان المراجعة كآلية محاسبية للحوكة في الحد من الفشل المالي

لقد ساعدت كثير من العوامل على زيادة الاهتمام بموضوع لجان المراجعة واتجاه معظم الشركات والبنوك في الخارج نحو تشكيل اللجان ومن أهمها الفشل المالي للعديد من الشركات والبنوك في الخارج، وتزايد حالات الغش والتلاعب بها، وزيادة رغبة هذه المؤسسات في تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها. لذلك فإن الاهتمام المتزايد بلجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة جاء نتيجة جوانب القصور والمشكلات التي أدت إلى ضعف الثقة في النظام الرقابي في شركات المساهمة بسبب نقص مصداقية القوائم المالية والتشكيك في إستقلالية المراجع، الأمر الذي نتج عنه ظهور حالات الغش والإفلاس والفشل المالي في هذه الدول.

من هنا باتت الحاجة ملحة إلى ضرورة الاهتمام بدراسة إمكانية إدخال فكري لجان المراجعة في الشركات المساهمة، والبنوك ، وتحديد مدى حاجة بيئة الرقابة والمراجعة إليها، ويأتي ذلك في إطار الحرص على حماية مصالح المستثمرين في شركات المساهمة، ولتدعيم الهيكل الرقابي لهذه الشركات من أجل مواجهة الخلل أو ضعف الثقة في النظام الرقابي.

حيث تعتبر لجان المراجعة أحدى اللجان الرئيسية لمجلس الإدارة ويمكن النظر إلى تكوينها على أنها تحوي عملية المراجعة في معناها الواسع) وهي لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وعضويتها قاصرة فقط على

الأعضاء غير التنفيذيين الذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة وتكون مسئولة عن الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية ووظيفتي المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ومراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات(الرملي، 2001م، ص 8)

يمثل وجود لجنة مراجعة فعالة تابعة لمجلس إدارة الشركة، أحد آليات تطبيق نظامحوكمة الشركات، حيث تعتبر من ركائز نظام الرقابة الداخلية، وتتمثل المهمة الأساسية اللجنة المراجعة في التحقق من كفاية إجراءات نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أغراض المنشأة، ويحمي مصالح المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة(عبد الفتاح ، 2006م ، ص903)

مما سبق يرى الباحثان لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة ظهرتنتيجة لتزايد حالات الفشل المالي للعديد من الشركات والبنوك ، وتزايد حالات الغش والتلاعب بها ، وزيادة رغبة هذه المؤسسات في تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها .

5. الدراسة الميدانية

1.5وصف مجتمع وعينة الدراسة :

1.1.5 مجتمع الدراسة

يُقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثان أن تعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة حيث يتمثل مجتمع الدراسة في عينة من المصارف السودانية – ولاية الخرطوم، وتم استهداف كل من المحاسبين ومدراء الفروع وموظفي المخاطر والاستثمار ورؤساء الأقسام والمراجع الداخلي وأعضاء فريق المراجعة الداخلية.

2.1.5 عينة الدراسة وخصائصها :

وتمَّ اختيار مفردات عينة البحث بطريقة العينة العشوائية، حيث تم توزيع عدد (131) إستبانة على أن يشمل التوزيع جميع المستويات الموضحة في مجتمع البحث وتم استرجاع (131) إستبانة سليمة تم استخدامها في التحليل بيانها كالآتي:

جدول **(1)**

الاستبيانات الموزعة والمعادة

البيـــــان	العدد	النسبة
استبيانات تم إعادتها بعد تعبئتها كاملة	131	%100
استبيانات لم يتم إعادتها	–	–
استبيانات غير مكتملة (ناقصة)	–	–
إجمالي الاستبيانات الموزعة	**131**	**%100**

المصدر : إعداد الباحثان، من بيانات الدراسة الميدانية ، 2023م

من الجدول أعلاه يتضح أن معدل الاستجابة بلغ 100% من الاستبيانات الموزعةوهذا المعدل جيد جداً.

2.5 صدق وثبات الاستبانة :

1.2.5 الصدق الظاهري(صدق المحكمين) :تم عرض المقياس (الاستبانة) على مجموعة من المحكمين تألفت من (8) من الأكاديميين العاملين في جامعة النيلين وجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وجامعة الزعيم الأزهري وكليات أخرى وقد استجاب الباحثان لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من تعديل.

2.2.5 ثبات فقرات الاستبانة : في هذه الجزئية تم إيجاد معامل ألفا كرونباخ الذي يعتبر مقياس أو مؤشر لثبات الاختبار (الاستبانة). وقد بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبانة (0.953) وتعبر هذه القيمة عن درجة عالية من الثبات مما يعكس ثبات إجابات المبحوثين، وهذا بدوره يدل على القدرة العالية لأداة الدراسة على قياس ما صممت من اجله.

3.5 تحليل البيانات الشخصية:

اشتملت على الخصائص التالية (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة) وفيما يلي التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة والذي يعكس الخصائص الأولية لعينة الدراسة:

الجدول(2)

تحليل البيانات الشخصية

	الفئة	التكرار	النسبة
التخصص العلمي	المحاسبة	46	35%
	إدارة الاعمال	20	15%
	الاقتصاد	19	15%
	الدراسات المالية والمصرفية	21	16%
	نظم المعلومات المحاسبية	1	1%
	اخري	24	18%
المؤهل العلمي	بكالوريوس	79	60%
	دبلوم عالي	10	8%
	ماجستير	37	28%
	دكتوراه	2	2%
	اخرى	3	2%
المؤهل المهني	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	–	–

	زمالة المحاسبين القانونيين الامريكية	2	2%
	زمالة المحاسبين القانونيين العربية	2	2%
	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	7	5%
	لا توجد زمالة	110	84%
	اخرى	3	2%
المسمى الوظيفي	مدير مالي	2	2%
	مدير اداري	10	8%
	محاسب	37	28%
	رئيس قسم حسابات	13	10%
	مراجع داخلي	3	2%
	مدير مخاطر	2	2%
	مدير استثمار	2	2%
	اخرى	62	47%
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	50	38%
	5 واقل من 10 سنة	47	36%
	10 واقل من 15 سنة	12	9%
	15 واقل من 20 سنة	6	5%
	اكثر من 20	15	12%

المصدر : إعداد الباحثان، من بيانات الدراسة الميدانية ، 2023م

4.5 الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) لعبارات المحاور:

1.4.5المتغير المستقل: الآليات المحاسبية للحوكمة.

جدول رقم (3)

الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الأول

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
البعد الأول: المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمة.			
مراجعة التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من الأقسام.	4.1	.78	مرتفعة جدا
مراجعة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي المصرفي.	4.1	.86	مرتفعة جدا
التحقق من صحة ودقة البيانات المسجلة بالدفاتر والسجلات.	4.3	.69	مرتفعة جدا

فحص وتقويم نظم الرقابة الداخلية.	4.1	.81	مرتفعة جدا
مراجعة اجراءات إدارة المخاطر.	4	.83	مرتفعة جدا
البعد الثاني: المراجعة الخارجية كآلية محاسبية للحوكمة.			
يتضمن التقرير راي المراجع الخارجي عن مدي صدق وعدالة القوائم المالية.	4.2	.80	مرتفعة
يقوم المراجع الخارجي بإعداد تقريره وتقديمه للجنة.	4.2	.71	مرتفعة جدا
يتحقق المراجع الخارجي من صحة وارصدة بنود القوائم المالية.	4.4	.72	مرتفعة جدا
يلتزم المراجع الخارجي بآداب السلوك المهني.	4.2	.71	مرتفعة جدا
يفصح المراجع الخارجي عن نطاق عملية المراجعة ومسئوليته تجاه القوائم المالية.	3.9	.72	مرتفعة
البعد الثالث: لجان المراجعة كآلية محاسبية للحوكمة المصرفية			
يتم تشكيل لجنة المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة.	3.9	.87	مرتفعة
يتم تعيين اعضاء اللجنة من قبل الجمعية العمومية.	3.7	.99	مرتفعة
اعضاء لجنة المراجعة لديهم القدرة علي ممارسة التقدير الحكم بعيدا عن تاثير الإدارة التنفيذية.	4.0	.82	مرتفعة جدا
يتوفر لأعضاء اللجنة المعرفة والقدرة الجيدة لتحليل وتفسير القوائم والتقارير المالية.	4.1	.77	مرتفعة جدا
يعمل اعضاء اللجنة علي متابعة تطبيق القوانين واللوائح المرتبطة بنشاط المصرف.	4.1	.69	مرتفعة جدا

المصدر : إعداد الباحثان، من بيانات الدراسة الميدانية ، 2023م

يتضح من الجدول رقم (**3**) ما يلي:

بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارةالأولى (4.1) بانحراف معياري(.78) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة الأولى.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.1) بانحراف معياري(.86) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثانية.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (4.3) بانحراف معياري(.69) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثالثة.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (4.1) بانحراف معياري(.81) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الرابعة.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4) بانحراف معياري(.83) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الخامسة.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (4.2) بانحراف معياري(.80) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة السادسة.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السابعة (4.2) بانحراف معياري(.71) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة السابعة.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة (4.4) بانحراف معياري(.72) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثامنة.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة

التاسعة (4.2) بانحراف معياري(.71) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة التاسعة.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة العاشرة(3.9) بانحراف معياري(.72) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة العاشرة.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الحادية عشر (3.9) بانحراف معياري(.87) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة الحادية عشر.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية عشر (3.7) بانحراف معياري(.99) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة الثانية عشر.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة عشر (4) بانحراف معياري(.82) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة الثالثة عشر.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة عشر (4.1) بانحراف معياري(.77) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة الرابعة عشر.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة عشر (4.1) بانحراف معياري(.69) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة الخامسة عشر.

2.4.5 المحور الثاني: الفشل المالي.

جدول رقم (4)

الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثاني

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
لدينا هيكل مالي كفء.	3.8	.95	مرتفعة
نمتلك نظام كفء للرقابة علي رأس المال العامل.	4	.83	مرتفعة جدا
نمتلك الكفاءة المالية والإدارية في ادارة انشطة المصرف.	3.9	.79	مرتفعة
لدينا هيكل تنظيمي ملائم لطبيعة نشاط المصرف.	3.9	.80	مرتفعة
التأكد من جودة العمل الرقابي وفقا للمعايير والإجراءات الرقابية.	3.9	.75	مرتفعة
لدينا خبرة في التعرف علي الأنشطة المربحة.	4	.78	مرتفعة جدا
نقوم بدفع مستحقات الدائنين في وقتها المحدد.	4	.76	مرتفعة جدا
لدينا سياسة محاسبية تتسم بالدقة والوضوح.	3.9	.79	مرتفعة
نقوم بإعداد الحسابات الختامية في الوقت المناسب من ثم نشرها لكافة الأطراف المستفيدة.	4	.76	مرتفعة جدا
نمتلك هيكل مالي ملائم.	3.9	.80	مرتفعة
لدينا خبراء في التخطيط والاستثمار وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.	4	.85	مرتفعة جدا
لدينا عناصر إدارية وفنية متخصصة.	4	.89	مرتفعة جدا

لا يوجد صراعات مهنية بين أعضاء الإدارة العليا.	3.6	1.1	مرتفعة
نمتلك جهاز إداري كفء	3.8	.96	مرتفعة
لدينا قسم خاص بإدارة المخاطر المالية يعمل بكفاءة'	4.1	.87	مرتفعة جدا

المصدر : إعداد الباحثان، من بيانات الدراسة الميدانية ، 2023م

يتضح من الجدول رقم (4) ما يلي:

بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (3.8) بانحراف معياري(.95) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة الأولي.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4) بانحراف معياري (.83) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة الثانية.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (3.9) بانحراف معياري(.79) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة الثالثة.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (3.9) بانحراف معياري (.80) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة الرابعة.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (3.9) بانحراف معياري (.75) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة الخامسة.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (4) بانحراف معياري(.78) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة السادسة.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السابعة (4) بانحراف معياري(.76) وهذه القيمة تدل علي أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة علي العبارة السابعة.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة (3.9) بانحراف معياري(.79) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة الثامنة.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة التاسعة (4) بانحراف معياري (.76) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على العبارة التاسعة. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة العاشرة (3.9) بانحراف معياري(.80) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة العاشرة. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الحادية عشر (4) بانحراف معياري (.85) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الحادية عشر. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية عشر (4) بانحراف معياري(.89) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثانية عشر. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة عشر (3.6) بانحراف معياري(1.1) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة الثالثة عشر. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة عشر(3.8) بانحراف معياري (.96) وهذه القيمة تدل علي أن معظم افراد العينة موافقون علي العبارة الرابعة عشر. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة الخامسة عشر (4.1) بانحراف معياري (.87) وهذه القيمة تدل علي أن معظم افراد العينة موافقون بشدة علي العبارة الخامسة عشر.

6.5اختبار الفرضيات:

1.6.5 إختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:

"**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمةوالحد من الفشل المالي**".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمةعلي الحد من الفشل المالي، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم إستخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمةكمتغير مستقل (x_1)، والميزة التنافسية (y_2) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (5)

نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الاولى

	معاملات الإنحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{\beta}_0$	1.560	4.166	0.000	معنوية
$\hat{\beta}_1$	0.569	6.435	0.000	معنوية
معامل الإرتباط (R)	0.493			
معامل التحديد (R^2)	0.243			
إختبار (F)	41.406	النموذج معنوي		
$y_{2=1.560+.569x_1}$				

المصدر : إعداد الباحثان، من بيانات الدراسة الميدانية ، 2023م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- أظهرت نتائج التقدير وجود إرتباط طردي ضعيف بين المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمةكمتغير مستقل، والحد من الفشل المالي كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الإرتباط البسيط (0.493).
- بلغت قيمة معامل التحديد (0.243)، وهذه القيمة تدل على أن المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمةكمتغير مستقل يؤثر بـ(24.3%) على الحد من الفشل المالي (المتغير التابع).
- نموذج الإنحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F) (41.406) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
- 1.560 : متوسط الحد من الفشل المالي عندما تكون المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمةتساوي صفراً.
- 0.569: وتعني زيادة المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمةوحدة واحدة يزيد من الحد من الفشل المالي بـ56.9%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمةوالحد من الفشل المالي**" قد تحققت.

2.6.5 إختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:

"**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية كآلية محاسبية للحوكمةوالحد من الفشل المالي**".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر المراجعة الخارجية كآلية محاسبية للحوكمةعلي الحد من الفشل المالي، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم إستخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن المراجعة الخارجية كآلية محاسبية للحوكمةكمتغير مستقل (x_2)، والحد من الفشل المالي (y_2) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (6)

نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثانية

	معاملات الإنحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{\beta}_0$	2.005	5.095	0.000	معنوية
$\hat{\beta}_1$	0.474	4.987	0.000	معنوية
معامل الإرتباط (R)	0.402			
معامل التحديد (R^2)	0.162			
إختبار (F)	24.866	النموذج معنوي		
$y_{2=2.005+.474x_2}$				

المصدر : إعداد الباحثان، من بيانات الدراسة الميدانية ، 2023م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- أظهرت نتائج التقدير وجود إرتباط طردي ضعيف بين المراجعة الخارجية كآلية محاسبية للحوكمةكمتغير مستقل، والحد من الفشل المالي كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الإرتباط البسيط (0.402).
- بلغت قيمة معامل التحديد (0.162)، وهذه القيمة تدل على أن المراجعة الخارجية كآلية محاسبية للحوكمةكمتغير مستقل يؤثر بـ(16.2%) على الحد من الفشل المالي (المتغير التابع).
- نموذج الإنحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F) (24.866) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
- 2.005 : متوسط الحد من الفشل المالي عندما تكون المراجعة الخارجية كآلية محاسبية للحوكمةتساوي صفراً.

- 0.474: وتعني زيادة المراجعة الخارجية كآلية محاسبية للحوكمةوحدة واحدة يزيد من الحد من الفشل المالي بـ47.4%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية كآلية محاسبية للحوكمةوالحد من الفشل المالي**" قد تحققت.

3.6.5 إختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي:

"**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة كآلية للحوكمةوالحد من الفشل المالي**".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر المر لجان المراجعةكآلية للحوكمةعلي الحد من الفشل المالي، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم إستخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن لجان المراجعةكآلية للحوكمةكمتغير مستقل (x_3)، والميزة التنافسية (y_2) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول (7)

نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثالثة

	معاملات الإنحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{\beta}_0$	2.315	6.522	0.000	معنوية
$\hat{\beta}_1$	0.408	4.658	0.000	معنوية
معامل الإرتباط (R)	0.379			
معامل التحديد (R^2)	0.144			
إختبار (F)	21.701	النموذج معنوي		
$y_{2=2.315+.408x_3}$				

المصدر : إعداد الباحثان، من بيانات الدراسة الميدانية ، 2023م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- أظهرت نتائج التقدير وجود إرتباط طردي ضعيف بين لجان المراجعةكآلية للحوكمة كمتغير مستقل، والحد من الفشل المالي كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الإرتباط البسيط (0.379).
- بلغت قيمة معامل التحديد (0.144)، وهذه القيمة تدل على أن لجان المراجعة كآلية للحوكمة كمتغير مستقل يؤثر بـ(14.4%) على الحد من الفشل المالي (المتغير التابع).
- نموذج الإنحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F) (21.701) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
- 2.315 : متوسط الحد من الفشل المالي عندما تكون لجان المراجعةكآلية للحوكمةتساوي صفراً.

- 0.408: وتعني زيادة لجان المراجعةكآلية للحوكمةوحدة واحدة يزيد من الحد من الفشل المالي بـ40.8%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة كآلية للحوكمة والحد من الفشل المالي**" قد تحققت.

6.الخاتمة:

1.6 النتائج

بعد عرض الاطار النظري واجراء الدارسة الميدانية توصل الباحثان الي النتائج التالية:

- وجد ان هنالك طردي ضعيف بين المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمةوالحد من الفشل المالي بالمصارف السودانية.
- ان المراجعة الخارجية كآلية محاسبية للحوكمةلها تأثير ضعيف على الحد من الفشل المالي بالمصارف السودانية.
- أظهرت النتائج وجود ارتباط طردي ضعيف بين لجان المراجعةكآلية للحوكمةوالحد من الفشل المالي بالمصارف السودانية.
- ساهمت المراجعة الداخلية كآلية محاسبية للحوكمة في التحقق من صحة ودقة البيانات المسجلة بالدفاتر والسجلات.
- اوضحت نتائج الدراسة ان التقرير راي المراجع الخارجي يتضمن عن مدي صدق وعدالة القوائم المالية.
- أن اعضاء لجان المارجعة بالمصرف يعملون علي متابعة تطبيق القوانين واللوائح المرتبطة بنشاط المصرف.

2.6 التوصيات

على ضوء النتائج السابقة يوصي الباحثان بالآتي:

- على المراجعين الداخليين التأكد من مراجعة التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من الأقسام مع مراجعة اجراءات إدارة المخاطر.
- على المراجعين الخارجيين الإفصاح عن نطاق عملية المراجعة ومسئوليته تجاه القوائم المالية.
- أن يتوفر لدى اعضاء لجنة المراجعة القدرة علي ممارسة تقدير الحكم بعيدا عن تاثير الإدارة التنفيذية.
- التأكد من كفاءة نظام نظام الرقابة علي رأس المال العامل.
- التأكد من الكفاءة المالية والإدارية في ادارة انشطة المصرف.
- التأكد من جودة العمل الرقابي وفقا للمعايير والإجراءات الرقابية.

7.المصادر والمراجع:

- يوسف، محمد طارق ،(2005م)، التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة: المؤتمر العربي الأول، ورقة عمل بحثية حول التدقيق الداخلي، سبتمبر، ص28.

- عبد المجيد، محمد محمود،(2012م)، مؤشر مقترح لتقييم دور المراجعين ولجان المراجعة في تحقيق فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات المصرية، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد4، السنة 16، ديسمبرص38.
- Beneish Messod D., et. Al.(2008), Internal control weakness and information uncertainty, The accounting review, vol. 83, No. 3, May, p669
- الدويري، صفوت مصطفى ،(2012م)، أثر التطبيق الإلزامي لقواعد الحوكمة ومعايير المحاسبة المصرفية الجديدة على إدارة الأرباح "دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة"، الإسكندرية: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد40، ص684.
- Jill A. Brown and William R. Forster, (2012) "Corporate Social Responsibility and Stakeholder Theory: A Tale of Adam Smith", journal business ethics.. Vol (2), No (4), P 57
- أحمد، محمد و الكسار، طلال ،(2009م)، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات (الفشل المالي)، عمان: جامعة الزرقاء-الأردن ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع،ص18.
- Waston, J.F. and Copeland, T.E,(1986) Managerial Finance, New York the Drden press P.38.
- Stewart Jenny Goodwin and Kent Pamela,(2006), The use of internal audit by Australian companies, Managerial Auditing Journal. Vol. 21, No.1, pp81-82
- بوسالم، أبوبكر و صلاح ، سعاد، (2017م)، التدقيق الداخلي ضمن إطار الحوكمة ودوره في إدارة المخاطر المصرفية، الجزائر: مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3 ، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية ، المجلد6 ، العدد 1 ، ص194.
- ابراهيم، محمد عبدالفتاح ،(2005م)، نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، القاهرة:المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، تدقيق شركات – تدقيق المصارف والمؤسسات الماليةتدقيق الشركات الناعية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 24-26سبتمبر ص3.
- غالي، اشرف احمد محمد ، (2013م) ، الانعكاسات الحوكمية لدور المراجعة الداخلية كاستراتيجية لتعزيز إداء إدارة المخاطر بالمنشآت الصناعية إطار مقترح، القاهرة: جامعة بني سويف، كلية التجارة، بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية ، المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة " تفعيل اليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالي والإداري" كلية التجارة جامعة بني سويف ،ص 27.

- حجازي، وجدي حامد (2010م)، المعايير الداخلية للمراجعة شرح وتحليل، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، ص15.
- احمد، نعيم عبد الفتاح محمد، (2005م)، إطار محاسبي مقترح لدور حوكمة الشركات في تنظيم سوق الاوراق المالية ، الاسكندرية: ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الخامس ، حوكمة الشركات وابعادها المحاسبية والادارية والاقتصادية 8-10 سبتمر، ص240.
- الرملي، محمد أحمد ،(2001م)، دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة المراجعة الخارجية، القاهرة: جامعة جنوب الوادي، كلية التجارة بسوهاج ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، المجلد 15، العدد 2 ، ص 8.
- عبد الفتاح ، محمد عبد الفتاح محمد ، (2006م)، دور حوكمة الشركات في تحقيق فاعلية كفاءة عملية المراجعة . دراسة ميدانية، القاهرة: جامعة بني سويف ،كلية التجارة ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، العدد4، ص903.